# المسألة الزراعية في اليمن الديمقراطية

**أثناء زيارته الاخيرة لبيروت ، اجرت « الهدف » حديثا مطولا مع الاخ عبدالله الخامري ، وزير الاعلام في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية ، لتغطية سريعة لبعض جوانب المسألة الزراعية في الجمهورية الفتية ، خصوصا بعد وضع قانون الاصلاح الزراعي الجديد موضع التنفيذ .**

**وهذه المقابلة لا تزعم ، بالطبع ، انها تغطي كل حاجتنا لمعرفة التطورات الراهنه على صعيد الثورة الزراعية في اليمن الديمقراطية ، ولكنها تشكل بلا ريب خطوة في هذه المعرفة اكثر تطورا من المقالات التي نشرت مؤخرا في الصحف الفرنسية عن التجربة الزراعية في اليمن الديمقراطية، والتي كتبت قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي الجديد ، الذي يعتبر بحق قفزة مهمة في تاريخ اليمن الديمقراطية وثورتها .**

« الهـدف »

سؤال : نقرأ في المقدمة العامة لقانون الاصلاح الزراعي الجديد الذي اصدرته جمهورية اليمن الديمقراطية في ٨ نوفمبر ( تشرين الثاني ) الماضي ، ان هذا القانون جاء « ليتجاوز الاسس الركيكة للقانون القديم ولسلبياته وثغراته الكثيرة » واعتبرت المقدمة تلك ان هذا القانون يشكل خطوة حاسمة نحو « تحقيق انتفاع اوسع جماهير الريف من خيرات الارض التي سلبتها منهم ايدي حفنة مستبدة من الاقطاعيين واشباههم .. » ، ومن الواضح ان المقدمة المذكورة تركز على العمل الجماعي والتعاوني مقابل تفتيت الارض ، فهل لكم ان تعطونا فكرة عن هذا الذي يجري ؟

■ جواب : ان المحاولة التي تجري الان لتطوير الريف في اليمن الديمقراطية ، يمكن ان يكون عنوانها « الاصلاح الزراعي » ، ومع ذلك فانها في الحقيقة ثورة زراعية .

ان المحور الاساسي في هذه الثورة الزراعية، الان ، هو العمل الناشط لتاسيس الحركة التعاونية ، وقد بدأنا بالفعل تاسيس فروع ومراكز لهذه الحركة التعاونية ، في الاراضي التي توزع من قبل الدولة او في غيرها .

اننا متيقنون الان من انه لا يمكن بحال من الاحوال ان يصبح توزيع الارض سببا في عدم تطويرها ، بمعنى ان يكون تفتيت الارض عبارة عن تخفيض لانتاجها ولانتاجيتها ، وانما ينبغي ان تجري مع عملية التوزيع عملية اخرى لانشاء تعاونيات ، تعمل على جميع مستويات عملية الانتاج ، وتمهد لقبول المكننة بالمستقبل .

لقد بدأنا في تجميع الفلاحين المتوسطين في تعاونيات مستقلة ايضا ، وهناك بعض صغار الفلاحين دخلوا في تعاونيات مشتركة مع الفلاحين المستفيدين من الاصلاح الزراعي ، اي اولئك الذين وزعت لهم الارض من ٣ الى ٥ فدان . وثمة اقبال كبير على هذا العمل التعاوني بالرغم من التحفظ الذي ظهر في البداية ، اذ ثبت الان توفر الحماية للفلاح .

كيف ؟

مثلا ، ان الفلاح لا يستطيع تغطية مصروفاته اليومية ، ولذلك فقد كان يضطر للاخذ من صاحب الدكان ( التجار الصغار ) ، وكان بالتالي يغطي ديونه هذه من ثمن محصوله بعد شهر او شهرين . وعندما صودرت الاراضي من اغنياء الفلاحين حسب قانون الاصلاح الزراعي ، صار التجار يرفضون اعطاء الفلاحين التسهيلات السابقة ، على اعتبار انه لا ضمانة الان عند التجار بان اولئك الفلاحين سوف يغطونها ، بعد سقوط « الكولاك » ، ( او الفلاح الغني ) الذي كان يضمن الفلاحين الصغار الذين يعملون في ارضه عند التاجر .

جاءت الدولة الان لتحمي الفلاح الصغير ، وذلك باقامة جمعيات تعاونية للمؤن الاستهلاكية، وقطعت صلة الفلاحين «بالكولاك»، ثم قطعت صلة الفلاحين بمجموع التجار الصغار الذين كانوا يعطون التسهيلات للفلاحين .

هذه الخطوة وفرت حالة من الثقة من قبل الفلاحين ازاء الدولة .

وثمة جانب آخر في هذه العملية : حين كان الفلاح يستاجر قطعة ارض محدودة من الفلاح الغني ، ويعمل فيها ، فمن الذي كان يمتلك وسائل الانتاج ؟ حتى تلك الوسائل البسيطة التي تستخدم في ريف بلادنا كادوات تكاد تكون بدائية ؟

كان يمتلكها اغنياء الفلاحين ، الذين كانوا يؤجرونها ، ايضا ، للفلاحين الفقراء الذين كانوا يعملون في ارضهم مقابل قسم من المحصول .

لقد عانينا الكثير من المتاعب ازاء هذا الوضع، وفي البدء حاولنا ان نضغط على اغنياء الفلاحين لكي يعطوا وسائل الانتاج لمجموع العاملين في الارض ، الا ان ذلك لم يجد ، وبعدها اقدمت الدولة على الخطوة الثانية ، وهي اقامة جمعيات فيها ادوات الانتاج التقليدية ، وفيها كذلك الادوات التي جرى تطويرها او امكن الحصول عليها من بعض البلدان الاشتراكية والديمقراطيات الشعبية .

لقد جرى تجميع هذه الادوات في الجمعيات . مثلا : في كل مجموعة اراضي توجد جمعيات تعاونية ، في جانبها جمعيات استهلاكية للمؤن الغذائية ، وتوجد ايضا جمعيات لوسائل الانتاج التي ستؤجر للفلاحين ، ليس كافراد ، ولكن كجمعيات تعاونية ، وذلك حتى تغطى قيمة الرأسمال ، وعندها تصبح وسائل الانتاج هذه جزء من ملكية الجمعيات التعاونية في الرقعة المعنية .

## التجربة النظرية في التطبيق

عندما بدأنا نطبق عمليا ما كنا نعرفه نظريا وجدنا اننا نصنع تجربة قد تكون في الاطار العام محكومة بنفس القواعد النظرية المعروفة ، ولكن خصوصياتها بلا ريب شديدة الوضوح .

اريد ان اقول اننا لم نفرض الامور فرضا كما هي في الكتب ، او اننا حاولنا نسخ تجارب دول اخرى . لا . بدأنا نعمل ، وكنا كلما واجهنا صعوبة قمنا بحلها لصالح مجموع الفلاحين

وربما يكون ذلك هو السبب في ان الفترة الاخيرة تشهد الان اقبالا كبيرا نحو الحركة التعاونية في الوقت الذي كان خبراء اشتراكيون ينادون بضرورة ان يكون الشيء الاساسي هو بناء حركة سياسية واعية ورفيعة في الريف حتى تستطيع ان تستوعب خصائص وظواهر الحركة التعاونية هناك ، والا لفشلت حركة التعاون ممثلة بالثورة الزراعية وانتهت الى انتكاسة .

وكان هؤلاء يعددون امثلة لا حصر لها ، قائلين انه في البلاد الفلانية بعد عشرات السنين لا زالت الزراعة حتى الان مليئة بالمشاكل ، ويجب الا تقدموا على هذه الخطوة الا في التجمعات التي يكون فيها الوعي مرتفعا عن المناطق الاخرى.

بالنسبة لنا : صحيح اننا بدأنا في مناطق فيها تقدم بالوعي السياسي، اعني خاصة المحافظة الثالثة ، لكننا لم نستطع ان نعزل بين قانون الاصلاح الزراعي الجديد وبين الثورة الزراعية ، اذا كانت الثورة الزراعية تعني ، مثلا ، شمولها للحركة التعاونية ، وكذلك لنشاطات من نوع بناء شبكة مواصلات داخلية يقوم الفلاحون انفسهم ببنائها ، وما يتبع ذلك من الكثير من قنوات الري ، وبناء السدود الصغيرة ، وقطع الاشجار ، وما ينتج عن هذا من ربط المنتوجات الريفية بالسوق الرئيسي .

ان ذلك كله يجري في وقت واحد . خذ مثلا موضوع زيادة الانتاج الزراعي ، هل يجري زيادة المحصول الان عن طريق توسيع الرقعة المزروعة او تطوير هذه الرقعة في وضعها الراهن ؟

ان الذي يحدث الان هو اننا نقوم بتطوير زراعتنا ، وتجويد انتاجها ، وادخال عناصر افضل عليها ، وانشاء المشاتل والمختبرات .

اننا ، في اطار الرقعة المزروعة حاليا ، قد ضاعفنا انتاجنا الزراعي عدة مرات وجودناه .

ان هذا التحسن عائد لهذه الحركة مجتمعة ، التي هي في النهاية حركة متكاملة : حركة تعاونية ، واصلاح زراعي ، ونشاط سياسي يعتمل ويتحرك داخل الريف ، وبداية العمل لاعادة ثقة اوسع قطاع من الفلاحين بالدولة ، وايجاد علاقات افضل وامتن ، وضرب الرواسب التي كانت تحمي الاحتكارات والاقطاعيين ، او ما تبقى منها .

ان نقطة الانطلاق في هذا كله هو قانون الاصلاح الزراعي الجديد ، فهو يشترط ان لا تزيد الارض من ٣ الفدنة الى ٥ ، وان تكون ان تزيد الارض الموزعة ضمن تعاونيات ، ويشترط ان تكون الاستفادة والانتفاع للاسرة ، وليس للفرد ، ويشترط بان من يستنفع في الارض فهو الفلاح فيها ولا يمكن ان يكون له عمل آخر وشغل آخرين .

في قانون الاصلاح الزراعي حددنا الكثير من الاراضي البعلية على اساس الاسرة و ٥ فدان على اساس الفرد . وعالجنا قضية اخرى : هل ان قانون الاصلاح الزراعي القديم حدد الكثير من ٢٥ فدان في الاراضي المروية و ٥٠ فدان في البعلية ، وصحيح ان القانون القديم صادر جميع الممتلكات العائدة للمشايخ والامراء والسلاطين والحكام في الريف ، الا ان هذه الممتلكات كانت عملية ، اقتصرت على الاراضي التي كان يسيطر عليها هؤلاء الحكام مباشرة ، وبالطبع كانت توجد اراضي لا يسيطر عليها الحكام بصفة مباشرة ، لكن من خلال وسطاء .

فمثلا : حاكم اقطاعي يملك ٢٠٠ قطعة ارض ، وزعها لشخص ، بوجرها بدوره لثلاثة آخرين ، وهؤلاء بدورهم لعشرات من الفلاحين الصغار ، ان هذا الوضع لا يستطيع قانون الاصلاح الزراعي ان يحله ، لا من حيث القرار النظري ، والمهم ان يحله ، لا من حيث كونه جزءا من عملية التطوير ، ومن حيث كونه جزءا من عملية التطوير ،

## نحو تملك الاكثر فقرا

لله واجهنا مشكلة في قانون الاصلاح الزراعي الجديد ، هي التالية : ان كل الاراضي للدولة، هذا صحيح ، ولكن هناك اراضي هي الان للدولة الا انها كانت خاضعة لملكية المشايخ والامراء والسلاطين ، وبالتالي فهي مؤجرة لصغار الفلاحين .. فما العمل ؟ هل ناتي الان ونسحبها من صغار الفلاحين ؟ ان مثل هذا العمل يسبب مشكلة كبرى ، لذلك بدأنا بالتفكير ، ورأينا انه لا بد من اسقاط الوسطاء دون الاضرار بالفلاحين الصغار ، ذلك لان الاقطاعي كان يستخدم هؤلاء الذين يستفيدون اما الفلاحون فلا يستفيدون شيئا ، فهل ناتي الدولة وتحل محل الاقطاعي وتستخدم الوسطاء انفسهم ؟ قلنا : لا ، يجب اسقاط هؤلاء الوسطاء والعمل مع الفلاحين مباشرة ..

ان سلسلة الوسطاء ، كما رأينا ، سلسلة كبيرة ، وعملية ضربهم واسقاطهم عملية صعبة وضخمة . لقد كانت هذه النقطة بالذات هي التي اثارت السعودية الى ابعد الحدود وكذلك القوى الرجعية في الداخل والخارج ، ذلك ان ضربة من هذا النوع تضع الفلاحين الصغار ، مباشرة ، وتهدم بقوة بنيانا الطاغيا وقبليا له في بلادنا ، من فرط قدمه وفعاليته ، صفة القانون والتقليد .

هنالك مشكلة : ثمة فلاحون صغار مستاجرون، مثلا ، ما بين ١٦ الى ١٨ فدان . وحسب قانون الاصلاح الزراعي فان هذه الرقعة هي دون الحد الادنى للملكية الذي هو ٢٠ فدانا . الدولة لا تريد تاجير ١٨ ، بل تريد تاجير اقل من ذلك ، ومن هنا يبدأ التشجيع على العمل التعاوني ، بحيث تؤجر قطعة ارض كبيرة نسبيا الى عدد من الاسر .

ونظلنا على هذه المشكلة ، من جهة اخرى ، فقررنا اعطاء الارض لاولئك الذين يعملون فيها ، وهكذا صرنا بدل ان نعطي ١٨ فدانا فما فوق نعطي من ثلاثة الى خمسة افدنة ، ولا شك ان مجموعة غير بسيطة قد تضررت ، انما في المقابل استفاد عدد كبير من هذه العملية ، وهذا العدد هو من اصحاب الثلاثة افدنة والخمسة افدنة ، هذه العملية في الحقيقة تحتاج الى انتباه كبير .. اذ من الذي استفاد من هذه العملية ؟

من استفاد هم « السمر » في الريف ، ولذلك فالسعودية جن جنونها والرجعيون في كل مكان جن جنونهم ، لانه لا يمكنهم باي حال من الاحوال ان يفهموا كيف ان قطاعا واسعا من السكان ، كان حتى الامس من طبقة العبيد ، اصبح الان ممتلكا لقدرة الفعل السياسي وفي الحركة الاجتماعية ، واصبح لهم السوق هم المحصلون ، حتى بالنسبة للقطن وللحبوب وبالنسبة لكثير من الاشياء التي كانت بالامس وقفا على طبقة اخرى تحتكر ليس فقط الملكية ، ولكن ايضا العلاقة بالمدينة والعلاقة بالاسواق الخارجية ، ولذا نحن بصراحة نسميها هذه المرة ثورة زراعية لكل هذه الاسباب .. لاننا بدأنا ننزل الى تحت اكثر ، وصار الارتباط بالطبقات المسحوقة اشد ، وبالتدريج اخذت هذه الفئات تستفيد ، وبعدها ناتي الفئات الايسر ، اعني الفئات التي تتراوح ملكيتها من ١٠ الى ٢٠ فدان ، اما الفئات التي تملك ما فوق العشرين لحق بها الضرر ، ذلك لان من كان يمتلك ١٥٠ فدانا ، وصار يمتلك الان ٢٠ فدانا لا يمكن ان يشعر بالراحة طبعا .

ان ذلك كله هو جذر الثورة الزراعية ، ونخطيء لو قلنا انه صار انجازا راسخا ، بالعكس ، انه يحتاج لنشاط سياسي والى نشاط اجتماعي ، والى نشاط ثقافي وتحتاج الى تثبيت قضايا واسس زراعية جديدة غير مالوفة للفلاحين الصغار . انها عملية جديدة حتى الان، وتحتاج الى استقطاب جديد ، ولكن بالنسبة للذين رافقوا هذا التغير ـ وهنا ياتي الجانب السياسي ـ فسوف يلحظ بوضوح انخراط مجموعة كبيرة من ابناء الفلاحين انفسهم ، وخاصة الكادحين ، الفلاحين في الريف وفي المناطق الجبلية والسهلية والصيادين في المدن ، انخراط هؤلاء باعداد كبيرة في صلب عملية التغير هذه شكلت لجان شعبية منهم ، لجان يسمونها لجان فلاحية شعبية ، وهذه اللجان هي في مستوى من النضج يثير الانتباه ومن هذه الجامع من لعب دورا اساسيا .

قبل عشرة ايام تقريبا ، اجرينا تقييما لهذه التجربة ، بالطبع هناك الكثير من السلبيات ، والكثير من الايجابيات .. وهذا التقييم بعيدنا الى ضرورة تحديد قضية جوهرية لضبط عملية التغير هذه ، ورأينا انه لا بد من التركيز على قضية معينة حتى لا تفلت القصة وهي في الاساس قضية التحالف في الريف . السؤال هو : التحالف مع من ؟

في الريف بدأنا بالعمال الزراعيين، وبالفلاحين المعدمين ، وبالفلاحين الفقراء ، وبصغار الفلاحين وبالفلاحين المتوسطين وبالبدو الرحل المعدمين ، وبالصيادين ، ثم بالمجموع الذي لم يتضرر من اجراءات قانون الاصلاح الزراعي . كل هذه الجماعات يجب ان تشكل قوة رادعة امام كل القوى المضادة التي تهدم الثورة الزراعية مصالحها ، وهي مستفيدة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في هذا البلد والثورة الزراعية والاصلاح الزراعي وتطويره ، مستفيدة من كثير من قضايا تطوير الريف بل ومستقبل البلد ككل .

هذه النقطة ، عند الممارسة ، تعرضت لبعض الثغرات وبعض الفلتات من قبل بعض اللجان ، تمثلت في بعض الاجراءات التي تبدأ فيها تعارض ما بين النظرية والتطبيق ، وثمة اصرار على ضرورة تلافي هذه الثغرات وتغطيتها ، وعلينا ان نبذل جهدا ، وجهدا كبيرا جدا لان العملية غير بسيطة ، واذا ما استطعنا ان نغطي هذا الموضوع لتمكنا من ان نطور الريف ، ولتمكنا من ان نطور العمل السياسي في داخل الريف ، ولتمكنا من ان نكتسب اكبر مجموعة من الفلاحين لتدعم هذه الثورة

لقد خرجنا بنتيجة مهمة ، ونقدر ان نقول ان مجموع اللجان الشعبية التي شكلت في هذه المناطق بالفعل ، اصبحت تشكل سلطة فعلية ، تجاوزت الادارة في الريف التي كانت ضعيفة وتجاوزت الجيوب التي كانت تمثل الهيمنة لما بقي من السيطرة السابقة ، تجاوزتها وقدرت ان تسيطر عليها ، وبدأت تشكل قوات شعبية لما كنا نسميه سابقا ميليشيا ومعدات واسلحة على اساس تجمعات لحماية مكاسبها في التعاونيات . لقد بدأت تشكل قوة سياسية وقوة عسكرية قوة ثورية في داخل الريف . لقد كانت طاقة مجمدة مبعثرة غير مستفاد منها على الاطلاق ، اما الان فقد صار واضحا انها هي السلطة .

ان هذه الحقيقة لها نتائج مهمة اذ انها تحل المسائل المتعلقة بقضية انتخاب مجالس شعبية محلية تكون هي اساس السلطة في الريف وفي المدينة ، لان هذا الوضع قد حل كل الغموض المحيط بهذه المسالة امام الجماهير الفلاحية .

ان عملية الصراع الجارية في الريف الان ، هي التي تشكل جوهر السلطة الديمقراطية . وعندما ينتخب مجلس شعب محلي ، فان الجماعات المتضررة التي جردت من حقوقها تعانون ، لا تستطيع مهما بذلت من جهد ان تشترك في مجلس شعب محلي ، الشارع يعرفها، التعاونيات تعرفها ، جمعيات الاصلاح الزراعي تعرفها ، اللجان تعرفها ، القوات الشعبية تعرفها ومجموع الفلاحين المستنفعين يعرفونها ويعرفون مواقفها الحقيقية ومصالحها ومعنى استعدادها للهيمنة ، وذلك كله يحدث من خلال تبلور قضية التحالف داخل الريف ، قضية التحالف تتبلور وتتوضح بشكل كبير جدا في داخل الريف ، وتشكل القوة التي تستطيع ليس فقط ان تمضي في بناء سلطة الفلاحين ، وعزل اعداء الجماهير .

## بالمجتمع الزراعي تداخل البدو

سؤال : هل يمكن ايضاح اوضاع القبائل والبدو في هذه الصورة ؟ انه من المعروف ان تداخل الحياة القبلية بالحياة الزراعية في اليمن الديمقراطية يشكل ظاهرة اجتماعية متميزة ، وفي الوقت ذاته شديدة التضاريس والاشكالات ، فهل لديكم ما تقولونه في هذا الصدد ؟

■ جواب : كنت قد اشرت سابقا الى اننا نعتبر البدو الرحل طرفا من اطراف التحالف الثوري في الريف ، وفي الحقيقة ان مجموعات البدو الرحل في اليمن الديمقراطية جماعات كثيرة ، ولها ثقلها الاجتماعي . اننا نعرف بانهم يعتمدون على الامطار ، ويتحركون من مكان الى آخر ، ويرفضون الاستقرار في مكان واحد .

لقد بدأنا في الحقيقة بالحرص على اقامة جسور تحالف مع البدو الرحل ، وبدأنا ندخل في « معاهدات » ضمنا لهم فيها تعليم ابنائهم وتنانهم في مدارس خاصة ، ذلك انهم اشترطوا منذ زمن بالا يكونوا ضمن القرى ، والا يشترك ابناءهم وتنانهم بالدراسة داخل المدارس الريفية مع ابناء الفلاحين ، فوعدناهم بذلك منذ عام ، ويبدو ان الاقبال الان شديد جدا ، واكثر من ذلك ، ان شهادات المدرسين المحليين وغير المحليين عن القابلية التعليمية لبنات وابناء البدو الرحل هي شهادات ايجابية للغاية . ثمة اجماع من قبل المدرسين على ان التلامذة البدو في منتهى الذكاء .. ولديهم قابلية متوقعة في تقبل الجديد ان هذه القدرة على التطور والقدرة على تقبل الكثير من قضايا الثورة . ان الخلفية البائسة ،

■ احدى معسكرات الشباب للعمل ■

■ الريف في اليمن الديمقراطيه ■

# الثورة الزراعية في مقدمة قانون الاصلاح الزراعي الجديد

فيما يلي نص المقدمة التي جاءت في اول قانون الاصلاح الزراعي الجديد ( رقم ٢٧ لعام ١٩٧٠ ) وهو القانون الذي يشكل نقطة الانعطاف الثورية التي تدور حولها المحاورة مع الاخ عبدالله الخامري على هذه الصفحات . وقراءة المقدمة التي ننشرها فيما يلي تعطي فكرة كافية من اهمية ذلك القانون ودوره .

وفيما يلي نص المقدمة :

« عملا بهدف الثورة وتوجهها التقدمي بان لا تدفع افراد الشعب للانتاج بالاجر وانما تجعلهم الملاك الحقيقيين لانتاجهم ، تصدر قانون الاصلاح الزراعي الجديد في ١٠ رمضان ١٣٩٠ هـ الموافق ٨ نوفمبر ١٩٧٠ م ونحن تتهيأ لاستقبال الذكرى الثالثة للثلاثين من نوفمبر ـ عيد استقلالنا الوطني ـ وفي وقت تشهد فيه مناطق من ريفنا انتفاضات شعبية عارمة ، على الاقطاعيين والملاك الكبار للارض الذين ظلوا جهودا طويلة يمارسون انواعا بشعة من الاستغلال والاذلال والتعسف تجاه العمال الزراعيين وصغار الفلاحين وسائر افراد الشعب .

ولهذا فان اصدار هذا القانون يكون اتيانا ماديا وممارسة عملية لاهداف ثورة ١٤ اكتوبر المجيدة في تحقيق انتفاع اوسع جماهير الريف من خيرات الارض التي سلبتها منهم ايدي حفنة مستبدة من الاقطاعيين واشباههم .

ويأتي قانون الاصلاح الزراعي الجديد متجاوزا للاسس الركيكة للقانون القديم ولسلبياته وثغراته الكثيرة ... ذلك القانون الذي كان لصف القبادي المهترىء ، الذي تم اسقاطه صبيحة خطوة الثاني والعشرين من يونيو التصحيحية ، قد اصدره مستهدفا تمييع لهب الثورة والحصول على بعض المكاسب الدائمة الرخيصة .

ان قانون الاصلاح الزراعي الجديد يضع لبنات جديدة في صرح الحياة الفعلي الذي ينشده شعبنا وبشكل ، الى جانب قانون تأميم التركيز الاحتكاري الاجنبية وتاسيس القطاع العام ( رقم ٣٧ الصادر بتاريخ ١٨ رمضان ١٣٨٩ هـ الموافق ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩ ) دفعة كبيرة الى الامام نحو استكمال شروط التنمية الاقتصادية للبلاد .

لقد حدد التنظيم السياسي ـ الجبهة القومية ـ معالم الطريق ، متلافيا السير الثوري مهتديا بالاشتراكية العلمية فكرا وتطبيقا .. كما وضع في دراسته التحليلية النقدية الجسورة في اكتوبر ١٩٦٩ حدا للممارسات اللاثورية واكسب الخطوة التصحيحية مضمونا ثوريا ديمقراطيا ، طموحا الى تحقيق الاهداف الحقيقية لجماهير الشعب الفقيرة وقواه العاملة .

ان الثورة اليوم ـ بعد سلسلة من الاعلانات والاجراءات الثورية التي قام بها التنظيم السياسي ـ الجبهة القومية ـ بعد خطوة الثاني والعشرين من يونيو التصحيحية بقصد تنمية الدولة وصيانة الثورة من خلال تحويل القطاع بلادنا المعتمد على الخدمات والمعونات والقروض الى اقتصاد انتاجي زراعي وصناعي يعتمد على النظام الوطني الديمقراطي في الاساس ـ على وقوف جماهير المدينة والريف بصمود متزايد وبكل امكانياتها المتواضعة لحماية هذه المنجزات الثورية التي ستعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي عليها مباشرة كقوى عاملة في المجتمع الجديد .

وهذه خطوات يجب ان تتبعها خطوات هامة اخرى بهدف تضييق الهوة الكبيرة بين المدينة والريف، وفتح افاق رحبة امام الطاقات الجماهيرية في الريف في اكتشاف مختلف القدرات وتوظيفها في مصلحتهم المشروعة ومصلحة الثورة تمكينا للفلاحين من الاعتماد على انفسهم في تطوير مستوياتهم المعيشية واللحاق بالركب الحضاري العام للبشرية .

اننا نبذل هذه الجهود انطلاقا من برامج التنظيم السياسي ـ الجبهة القومية ـ وعملا بقانون الاصلاح الزراعي الجديد للقضاء على الاستغلال ولايقاف تفتيت الارض واقامة التعاونيات ومزارع الدولة ، وتشجيع العمل الجماعي وساواة المرأة مع الرجل ، في الحقوق والواجبات ومركزة قوى الانتاج ووسائله ، وتحسين الاراضي الزراعية وتوسيع رقعة الارض المزروعة ، واستخدام كافة الوسائل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية من جهة، وربط الزراعة بشكل افضل ومتطور بخطط التصنيع من جهة اخرى .

ان ظروف بلادنا تفرض على كل وطني مخلص معاد للامبريالية والرجعية ، للاقطاع والاستغلال الفاحش ، ان يرتفع الى مستوى مسؤوليته في تصفية اثار التخلف الشديد وبصمات النظام الاستعماري الشبه اقطاعي لارساء النظام الوطني الديمقراطي . كما يفرض عليه ان يعمل بجهد كبير اكثر من اي وقت مضى متصديا بصمود واستبسال للمؤامرات الدنيئة التي تدبرها قوى الرجعية والامبريالية بشكل متواصل وباساليب مختلفة . وان على قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين وبورجوازية صغيرة وفئاتها من جنود وطلبة ومثقفين ان تكون اكثر تماسكا لانجاح برامجها الثورية ولتحقيق الاهداف الاساسية لانتصار الثورة .

ولا يسعنا الا ان نسجل تقديرنا للانتفاضة الفلاحية المباركة التي دلت على صمود الفلاحين الكادحين في المحافظة الثالثة وحفزت عامة الجماهير الفلاحية الى انتزاع حقوقها ومضاعفة واجباتها ، وقررت تاريخ ٢٣ اكتوبر ١٩٧٠ يوم توزيع الارض مؤكدين اننا سنحتفل كل عام بهذا اليوم العظيم وقد حققنا مزيدا من الانجازات لصالح كافة افراد شعبنا وخاصة البؤساء واولئك الذين حرموا طويلا من ابسط الحقوق المشروعة في المستوى المعيشي اللائق بالانسان .

كما لا يسعنا ايضا الا ان نؤكد لجماهير الشعب في الريف والمدينة نضالنا الدائم عن طريق الثورة الشاق والطويل ، واننا سنعمل ـ تنظيما وحكومة ـ على مختلف الجبهات باخلاص وتفان في سبيل احراز مواقع افضل ـ اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ـ لصالح اوسع جماهير شعبنا ، معتمدين على النفس وعلى اشقائنا واصدقائنا الاوفياء في العالم ... سائرين في بناء دولة الشعب .. دائبين على الحفاظ على نظامنا التقدمي .

وبالاعتماد على الشعب حتما سننتصر » .